



كلمة السيد عبد العزيز جراد

الوزير الأول

أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول مكافحة جائحة كوفيد-19

{3-4 ديسمبر 2020}

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

سيداتي وسادتي،

ينعقد اجتماعنا هذا في ظرف غير مسبوق تخيم عليه تداعيات جائحة كوفيد-19، وآثارها الوخيمة على مختلف الأصعدة الصحية والبشرية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. ولذا أجدني ملزما في مستهل كلمتي بتوجيه تحية شكر وامتنان للعاملين في مجال الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم لالتزامهم البطولي وتحليهم بروح التضحية والمثابرة في مواجهة هذه الأزمة.

وإذ أنحني إجلالا لأرواح ضحايا هذه الكارثة الصحية، فإنني أدعو الله عزّ وجلّ أن يشمل المصابين بعافيته وشفائه.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالدور الذي تلعبه المنظمة العالمية للصحة لدعم الدول في هذا الظرف الحرج واضطلاعها بالعمل المستمر لتنسيق الجهود الدولية للتصدي للآثار الوخيمة لهذا الوباء.

إن طبيعة هذه المسألة العالمية وتداعياتها - التي لم تستثن أحدا - تفرض علينا جميعا الوحدة والتآزر لتوفير حل شامل ومنسق على وجه السرعة يَمَكِّن جميع الدول من ضمان رعاية صحية ملائمة لمواطنيها.

السيد الرئيس،

كلنا ندرك خطورة الوضع وانعكاسه على مكاسب شعوبنا. إن هذه الجائحة قد زادت من حِدَّة الفقر وعمقت أوجه عدم المساواة وفاقمت أوضاع الدول الضعيفة لاسيما الإفريقية منها، التي لا تملك الإمكانيات اللازمة لتخفيف آثار الجائحة، ولا القدرة لمواجهة التحديات الناجمة عنها، والتي تشكل عبءاً إضافياً ينضم إلى مختلف الأزمات التي يواجهها العالم، كتغير المناخ والكوارث الطبيعية والإرهاب والنزاعات المسلحة والهجرة السرية وكذا العنصرية. وهو الوضع الذي سينعكس سلباً على التقدم النسبي الذي أحرزته هذه الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن توافق وترابط الاقتصاديات والأوضاع والسياسات المنتهجة، يتطلب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشعوب المحرومة والمهمشة، إذ يجب أن تكون المسؤولية مشتركة ومتناسبة مع قدرات كل طرف وحاجاته، بعيداً عن المقاربات الأحادية والأناية التي تعمق اللامساواة، وتؤدي بالنتيجة إلى الرمي بمئات الملايين من البشر في النزاعات وتضعهم تحت وطأة الجوع وسوء التغذية والحرمان من الرعاية الصحية. وهذا بلا شك أبشع صور تنافي العدالة.

السيد الرئيس،

لقد أدركت الجزائر منذ أن سجلت الحالات الأولى للإصابة بهذا الوباء، خطورة هذا التهديد الصحي، واتخذت إجراءات استعجالية واحترازية للتصدي له ولحماية صحة المواطن وسلامته، حيث كانت من الدول السبّاقة إلى اتخاذ تدابير احترازية هامة على غرار إغلاق الحدود وتعزيز أنظمة الوقاية الصحية، واعتماد نظام متكيف للحجر الصحي ووضع بروتوكولات صحية تضمن استمرارية مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

كما تم تسخير موارد بشرية ومادية هامة لتعزيز ودعم النظام الصحي في مواجهة هذا الوباء من خلال تحفيز العنصر البشري وحمائته، وتوفير مختلف الاحتياجات واللوازم الطبية ورفع قدرة استيعاب المستشفيات وتحسين نظام التشخيص والتحقيق الوبائي.

ومن أجل مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن هذا الوضع الصحي، تم اتخاذ حزمة من الإجراءات الرامية لدعم وتشجيع المؤسسات الانتاجية على مواصلة نشاطها، ومنح تعويضات استثنائية للمؤسسات المتضررة لمتابعة نشاطها، فضلا عن الدعم الموجه لأصحاب المهن الصغيرة والفئات الهشة والمحرومة لمساعدتها في هذا الظرف الصعب .

ورغم الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بسبب انعكاسات هذه الأزمة وتزامنها مع انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار المحروقات، إلا أن بلادي حرصت على الالتزام بمقتضيات التضامن الدولي في مواجهة الجائحة من خلال الانخراط الفعال في مختلف المبادرات الرامية لتعزيز قدرات الدول وتنسيق جهودها في هذا المجال . ومصداقا لهذا الالتزام سارعت الجزائر إلى تقديم مساهمتها المالية في صندوق الأمم المتحدة للاستجابة العالمية للفيروس، والصندوق الذي بادر الإتحاد الإفريقي بإنشائه للتصدي للجائحة . كما أرسلت كميات معتبرة من المساعدات الإنسانية والطبية لفائدة عدد من الدول الشقيقة والصديقة لدعم جهودها التنموية والصحية، فضلا عن تجهيز مستشفى مرافق في منطقة تندوف لصالح اللاجئين الصحراويين .

السيد الرئيس،

إن خطورة الوضع الراهن الذي تمر به شعوبنا، يستوجب تجند الجميع وتضافر الجهود وترقية العمل المتعدد الأطراف في ظل شراكة عالمية معززة ومنشطة وشاملة لضمان التغلب على هذا الوباء وآثاره . ولعل ضمان الوصول السريع والمنصف إلى اللقاح لجميع الدول والشعوب سيكون أول تحدٍّ يتوجب علينا رفعه لتأكيد إعلاء قيمة التضامن التي تفرض نفسها اليوم، ليس كمجرد قيمة إنسانية راقية، ولكن كضرورة حتمية لمواجهة تهديد جماعي لا يعترف بالحدود ولا يميّز بين بني البشر .

شكراً على كرم الإصغاء .